السلام من معارضة حديث النهي بحديث ابي موسى كما
وقد كان هذا كافيا في رفع الاخذ بحديث النهي
لان الاخبار اذا تعارضت بطل العمل بها ويقينا على الاصل
فيما تعارضت فيه الاخبار ولما على الاستطراد للكلام فصل
نؤخره الى غير هذا الموضع عدنا الى ما كنا فيه من ذكر
الادلة التي ساقها مولانا مساقا واحدا وثانيها قوله
عليه السلام ان الحديث لا ظاهر له فاذا كان هكذا فلا
اعتماد عليه في التحريم وثالثها قوله عليه السلام انها لفظة
مشتركة وما كان حاله هكذا فلا حكم بمجرد لفظه في تحريم
شيء لم يدر ابي المعاني المشتركة ورابعها قوله عليه السلام
ان تحريمه ليس لحسنه هذا دليل مستقل بنفسه ينبغي ان
يكون كافيا ها هنا ثم انه عليه السلام جر الدلالة
الى ان قال وفي بعض الاحاديث انه نهى عن الكوبة الى اخر
الدلائل التي ذكرها عليه السلام استظهر بهذا الدليل
عقب الاستدلال على الجواز واستنبط العلة في تحريم المزمار
فقال عليه السلام لو كان لصوته لحرم استماع الاصوات
الحسنة ونحن نورد تحريم عليه السلام على منوال التلخيص وان

كان

كان ملخصا لكنه يحتمل اكثر مما ذكره عليه السلام
من الزيادة في البيان والمبالغة في ايضاح البرهان
التحرير حرم صوت المزمار على رأيكم اما ان يحرم لامرا ولا
لامر باطل ان يحرم لا لامر لانه ليس بان يحرم او لامر ان لا يحرم
وانما قلنا ذلك لان حكم الشيء مع التحريم الى التعليل على سواء
واما اذا لم يحرم فاما ان يكون لحسن صوته او لكونه علامة
لغلة الخمر او لكونه من مزمار فقط باطل ان يحرم لحسن
صوته لانه لو حرم والعلة هذه يحرم استماع ما شاركه
وشاكله في حسن الصوت فكان يحرم علينا استماع
الاصوات الحسنة من الطير وغيرها وانما قلنا هذا
لان كل مشتركين اشتركا في العلة يجب ان يشتركا في
الحكم والا كانت العلة فاسدة دليل تحريم ما
شارك الخمر في السكر بعلة السكر واما هذا الوقف
لها فانه يتعذر على هذا المكان والمعلوم جواز استماع
الاصوات الحسنة من تغاريد الاطيار والحانها وتاويلات
القارئين واشكالها وهذا ظاهر وان كان حرم لكونه
علامة لغلة الخمر فمتى زالت هذه العلة زال الحكم المعلق